زادت 10.8 مليارات درهم خلال شهر

الودائع الحكومية للإمارات نمت 6.6 في المئة إلى 174 مليار درهم بنهاية يناير الماضي

زادت الودائع الحكومية لدى البنوك العاملة بالدولة والمصرف المركزي إلى 173.9 مليار درهم بنهاية يناير الماضي مقارنة مع 163.1 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2013 بنمو نسبته 6.6 في المئة وبما قيمته 10.8 مليارات درهم، بحسب البيانات الصادرة عن المصرف المركزي.

ووفقا للبيانات فإن زيادة الودائع الحكومية انعكست إيجابا على نمو السيولة الإجمالية في السوق المحلية التي نمت بنسبة 1.1 في المئة خلال الشهر ذاته.

وزادت السيولة الإجمالية بقيمة 12.9 مليار درهم، لتصل إلى 1232.8 مليار درهم بنهاية يناير الماضي مقارنة مع 1219.9 مليار درهم، بدعم من الارتفاع في الودائع الحكومية، إضافة إلى زيادة بقيمة 2.1 مليار درهم في النقد المتداول والودائع الخاصة سواء تحت الطلب أو حسابات التوفير أو لآجل، والتامينات التجارية.

وتشير بيانات «المركزي» إلى انخفاض في رصيد مجموع النقد المصدر المصرف «النقد المتداول والنقد لدى البنوك» بنحو 400 مليون درهم تعادل 0.6- في المئة خلال شهر يناير الماضي، ليبلغ 63.5 مليار درهم مقارنة مع 63.9 مليار درهم بنهاية 2013.

ويساعد خفض النقد المصدر نسبيا على كبح بوادر التضخم في السوق، ويدعم الجهود الحكومية لتحقيق معدلات أكبر للنمو الاقتصادي الحقيقي، الأمر الذي يمكن المصرف المركزي من تحقيق أهداف السياسة النقدية الرئيسية التي تسعى لتعزيز الاستقرار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

يذكر أن المصارف المركزية عامة تسعى لتحقيق توازن دقيق في حجم النقد المصدر، بما يساعد على دعم النمو وتحفيز الاستثمار من جهة وضبط مستويات التضخم من جهة أخرى.

وكان النقد المصدر من المصرف المركزي سجل معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال الربع الأخير من عام 2013 بلغت نسبتها 5.6 في المئة في حين كانت نسبة النمو 1.9 في المئة في الربع الثالث من العام الماضي.

وسجل النقد المصدر نموا بنسبة 2.8 في المئة خلال الربع الأول من 2013، في حين كان مستقرا في الربع الثاني من نفس العام دون تغيير.

وتظهر بيانات «المركزي» أن البنوك العاملة بالدولة ضخت 8.9 مليارات درهم قروضا وتسهيلات جديدة لعملائها، خلال الشهر الأول من العام الحالي، ليرتفع رصيد القروض المصرفية والسلف بنسبة 0.8 في المئة إلى 1186.2 مليار درهم.

وأوضح «المركزي» أن الأصول المصرفية ارتفعت بنسبة 1.2 في المئة لتبلغ 2050.4 مليار درهم في نهاية شهر يناير من ستة 2014.كما ارتفعت الودائع لدى البنوك العاملة في الدولة خلال الشهر نفسه بنسبة 1 في المئة ، لتبلغ 1291.2 مليار درهم، تعادل زيادة بقيمة 12.3 مليار درهم، مقارنة مع رصيدها البالغ 1278.9 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2013.

زيادة الودائع الحكومية انعكست إيجابا على نمو السيولة الإجمالية في السوق المحلية

«أبو نيان» تبرم اتفاقية توزيع حصري مع «كوهلر» في السعودية

جانب من توقيع العقد

كجزء من استراتيجيتها المستمرة نحو تبنّي وتقديم أحدث وأقوى التقنيات وحلول الطاقة المبتكرة، أبرمت شركة أبو نيان التجارية؛ وهي واحدة من وحدات أبو نيان القابضة للأعمال الاستراتيجية، اتفاقية حصرية مع شركة كوهلر لأنظمة الطاقة؛ وهي واحدة من أكبر ثلاثة شركات مُصنّعة للمولدات الكهربائي ومزوّدي حلول الطاقة على مستوى العالم.

وبموجب هذه الإتفاقية تصبح شركة أبو نيان التجارية الموزع الحصري لشركة كوهلر لأنظمة الطاقة في المملكة العربية السعودية، لبيع وصيانة انظمة الطاقة للعمليات الاحتياطية، والأساسية، والمتحركة، والبحرية، والتأجيرية في كافة أرجاء المملكة العربية السعودية. وجدير بالذكر أن كوهلر تتمتع بوجود بارز في السوق السعودي منذ أكثر من 25 عاما، وتنتشر منتجاتها في كافة أرجاء البلاد. وتعكف الشركتان الآن على الانتهاء من المنتجات والتفاصيل اللوجستية، وبدءاً بالفعل في قبول أوامر شراء انظمة الطاقة الجديدة.

ولقد تم التوقيع على الاتفاقية في مقر شركة أبو نيان التجارية في مدينة الرياض بحضور أعضاء الإدارة العليا للشركتين؛ ومنهم السيد خالد بن عبدالله ابو نيان، الرئيس والرئيس التنفيذي لـ أبو نيان القابضة، والسيد علام الخالدي، الرئيس التنفيذي لشركة أبو نيان التجارية، والسيد زياد الجمل، مدير قطاع الطاقة؛ بينما مثل شركة كوهلر كل من السيد ديفيد كوهلر، الرئيس والرئيس التنفيذي للعمليات لشركة كوهلر، والسيد لاري برايس، رئيس شركة كوهلر لأنظمة الطاقة، والسيد جوزيف رانس، المدير العام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد هومر فيرجو، مدير المبيعات الإقليمي.

ويُعد هذا حدثا هاما في تاريخ شركة أبو نيان التجارية ولـ أبو نيان القابضة ككل، ويرسّخ كذلك لعلاقة تجارية قوية للشركة.

وبوصفها مـزوّدا رائـدا وموثوقاً للمنتجات والحلول في قطاعات المياه، والصرف الصحي، والطاقة، والنفط، والغاز في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، تنظر شركة أبو نيان التجارية إلى هذا الارتباط مع شركة كوهلر باعتباره خطوة هامة تعزز من اسمها في السوق.

وفي تعليقه على هذه الإتفاقية قال السيد علام الخالدي، الرئيس التنفيذي لشركة أبو نيان التجارية: «كم يسرّنا أن نُعلن عن علاقتنا بشركة كوهلر لأنظمة الطاقة، وهي اسم يتمتع بثقة عالية وإسهام كبير في قطاع الطاقة في كافة أنحاء العالم. ونحن نتشارك مع شركة كوهلر ليس فقط في نفس الأهداف؛ بل أيضاً نفس القيم الأساسية لتقديم الخدمات والحلول التي تكسب ثقة العملاء وتضمن رضاهم». وأضاف: «نحن ملتزمون بأن نقدم للمملكة أفضل حلول الطاقة وأكثرها ابتكارا وتطورا. وسوف تساعدنا هذه العلاقة مع كوهلر على تحقيق هذا الهدف». وعن هذا يقول لاري برايس، رئيس شركة كوهلر لأنظمة الطاقة: «نحن سعداء بالتعاون مع شركة رائدة في هذه الصناعة شان شركة أبو نيان التجارية لخدمة سوق توليد الطاقة المتنامي في الشرق الأوسط».

وزير المالية التونسي يتوقع نمواً اقتصادياً بـ2.8 في المئة

حكيم بن حمودة

قال وزير المالية التونسي حكيم بن حمودة امس إن النمو الاقتصادي سيبلغ على الأرجح نحو 2.8 في المئة هذا العام مقارنة مع توقعات سابقة في الموازنة بنمو نسبته أربعة في المئة في 2014. وكان الوزير يتحدث عقب اجتماع مع وفد من صندوق النقد الدولي.

ويتوقع صندوق النقد أن يبلغ عجز الموازنة التونسية نحو ثمانية في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مع نمو الاقتصاد 2.8 في المئة هذا العام.

«القلعة» تبدأ محادثات لبيع استثماراتها في إسمنت «زهانة»

نقلت بعض وسائل الإعلام عن يحيى بشير المدير العام للمجمع الصناعي لأسمنت الجزائر - الشركة القابضة التابعة للحكومة الجزائرية في قطاع الأسمنت ومواد البناء - أن الحكومة الجزائرية تدرس الاستحواذ على حصة الشريك المصري في أحد مصانع الأسمنت بالدولة، فيما أوضحت شركة القلعة أنها قد بدأت في المحادثات تمهيدًا لبيع حصة الأقلية المملوكة لشركة أسيك للأسمنت في شركة أسمنت زهانة بالجزائر.

في هذا السياق قال أحمد هيكل مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة - الشركة الاستثمارية الرائدة في أفريقيا والشرق الأوسط - أن الشركة تجري المحادثات المبدئية مع المجمع الصناعي لأسمنت الجزائر بغرض بيع من حصة الأقلية في شركة أسمنت زهانة المملوكة لأسيك للأسمنت، وأن ذلك يأتي اتساقاً مع توجه القلعة للاحتفاظ بالشركات التابعة الرئيسية التي تمتلك بها حصص الأغلبية.

ولفت هيكل أن استراتيجية النمو بشركة القلعة تعتمد على تحجيم المخاطر عبر التركيز على المشروعات الاستثمارية التي تعرفها الإدارة قلبًا وقالبًا وترى فيها قدرة التحول إلى كيانات إقليمية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. كما أن إعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية للشركات التابعة سينعكس على كفاءة توزيع رأس المال وتعظيم النمو بجميع الاستثمارات الرئيسية. وتأتي المفاوضات في إطار جهود شركة القلعة للتحول إلى شركة استثمارية قابضة وامتلاك حصص الأغلبية في معظم الشركات التابعة بخمسة قطاعات استراتيجية تشمل الطاقة والنقل والزراعة والتعدين والأسمنت، وذلك بالتوازي مع زيادة رأس المال إلى 8 مليار جنيه خلال الأسابيع الثلاث المقبلة. وتتطلع شركة القلعة كذلك إلى التخارج من الاستثمارات التابعة غير الرئيسية خلال ثلاث سنوات أو أكثر قليلا.

وتمتلك شركة أسيك للأسمنت حصة 35 في المئة بالإضافة إلى حقوق الإدارة في شركة أسمنت زهانة الواقعة غرب الجزائر على بعد 40 كم تقريبًا من مدينة وهران، حيث انتهت من تنفيذ الأعمال المدنية الخاصة بطاحونة الخامات الجديدة وبدأت استلام الآلات والأجزاء الأساسية من ميناء وهران سعيًا لزيادة الطاقة الإنتاجية بالمصنع إلى قرابة مليون طن كلنكر و1.2 مليون طن أسمنت سنويًا، علمًا بأن التكلفة الدفترية لهذا الاستثمار تبلغ حوالي 52 مليون دولار.

تعد أسيك للأسمنت إحدى شركات مجموعة أسيك القابضة - الذراع الاستثماري التابع لشركة القلعة في قطاع الأسمنت والإنشاءات. وتمتلك القلعة بطريق مباشر وغير مباشر حصة تبلغ قرابة 45 في المئة في شركة أسيك للأسمنت.

وبالإضافة إلى شركة زهانه للأسمنت، تمتلك أسيك للأسمنت ما يقرب من 68 في المئة من مصنع جلفا للأسمنت بالجزائر «تحت الإنشاء» والمقرر أن تبلغ طاقته الإنتاجية 3.6 ملايين طن سنويًا. كما تمتلك شركة أسيك للأسمنت حصصًا في مصانع الأسمنت الرائدة بالمنطقة تشمل شركة أسمنت التكامل في السودان، وشركات مصر قنا للأسمنت وأسيك المنيا وأسيك للخرسانة الجاهزة في مصر. وتجدر الإشارة إلى أن مصنع أسيك المنيا يعد أحدث المنشآت الصناعية التي قامت المجموعة بافتتاحها مؤخرًا بطاقة إنتاجية 2 مليون طن سنويًا وبتكلفة استثمارية 360 مليون طن من أجل تلبية الطلب المرتفع بصعيد مصر.

تقرير: طفرة عقارية تصل إلى 60 في المئة بـ7 سنوات في الخليج

إمارة أبوظبي من المدن المتوقع ارتفاع قطاع العقار فيها خلال السنوات المقبلة

يعتبر قطاع العقار في دول الخليج بشكل خاص من القطاعات التي تنمو بشكل جيد وأحيانا بشكل لافت.، فقد توقع خبراء عقاريون أن تشهد دول المنطقة ارتفاعا في حركة المشروعات العقارية، بنسبة تصل الى 60 في المئة خلال الأعوام السبعة المقبلة.

وقالت دراسات اقتصادية إن النصيب الأكبر من الطفرة العقارية المنتظرة ستتركز في ثلاث مدن كبرى هي إمارة دبي، مع اقتراب موعد تنظيمها لمعرض اكسبو الدولي عام 2020، وأبوظبي التي وضعت خطة توسعات عقارية كبرى تمتد حتى عام 2030 والدوحة التي تستعد لتنظيم بطولة كاس العالم عام 2022، مشيرة الى أن التوسعات العقارية لن تقتصر على المدن الثلاث بل ستمتد الى مدن خليجية مجاورة.

من جهته، قال المستثمر العقاري رامز الخياط إن القطاع العقاري في قطر يعيش انتعاشا إيجابيا كبيرا، مشيرا إلى انه حقق نموا في العام الماضي بنسبة 15 في المئة وهو مرشح لمزيد من الازدياد خلال السنوات اللاحقة خاصة مع طرح المشروعات الكبرى استعدادا لمونديال 2022 ويرأس الخياط مجلس إدارة شركة أورباكون للتجارة والمقاولات التي تتولى تنفيذ مشروعات ضخمة في قطر منها تطوير وتصميم مشروع قطر مول، الذي يُوصف بانه أكبر مشروع عقاري في الدوحة.

وأوضح الخياط أن الطفرة العقارية في قطر ستتميز بالتنوع الكبير من سكك الحديد، والمترو والملاعب الرياضية حتى البنية التحتية، فضلا عما يرافق هذه القطاعات من مراكز تسوق تجارية وفنادق وقطاعات سياحية.

ووصف حركة الإنشاءات العقارية الحالية في قطر بـ«ورشة بناء كبيرة»، مشيرا إلى وجود طفرة كبيرة أيضا في القطاع السياحي، متوقعا أن تشهد سياحة الأعمال والترفيه تطورا كبيرا مع التركيز العميق على تحفيز القطاع السياحي.

وتوقعت دراسة أجرتها شركة تريجرانيت مانجمنت، المتخصصة في إدارة العقارات والتطوير العقاري بدول الخليج، أن تشهد منطقة الخليج ارتفاعا في حركة الإنشاءات العقارية بنسبة تصل إلى 60 في المئة خلال السنوات السبع المقبلة.

وقال فيليب افانس المدير التنفيذي للشركة إن دبي ستشهد تطورات عقارية بنسبة تزيد عن 25 في المئة مع اقتراب معرض اكسبو الدولي.

وذكر أن عدد سكان المدينة سيزيد من 1.8 مليون شخص حاليا إلى ما يزيد على 3 ملايين خلال أيام المعرض ما يتطلب مشروعات عقارية ضخمة لاستيعاب هذا العدد الكبير.

وتابع: تملك دبي بنية تحتية قوية وفنادق كبرى، وتحتاج إلى بعض التوسعات لاستيعاب الأعداد المتوقعة من الزوار خلال المعرض الذي سيستمر على مدار ستة أشهر.

أكد أن التذبذبات الحادة المتوقعة ستوفّر فرصاً استثمارية واعدة

خبراء: سلوك مؤشر الأسهم المحلية الحالي شبيه بعام 2004

رصد تقرير اقتصادي حديث، تشابهاً في سلوك المؤشر العام للأسهم السعودية TASI في الوقت الحالي مقارنة بسلوكه منذ عشر سنوات، ووجود تشابه إلى حد بعيد في توقيت واتجاهات التقلبات الرئيسية في السوق ما بين المرحلتين، في إشارة إلى أن المؤشر قد يحذو حذو المسار الذي اتخذه في عام 2004.

وأكد التقرير الذي أعدّته إدارة الأصول في شركة بلوم للاستثمار السعودية، أن المؤشر العام أصبح أكثر عرضة للتذبذبات الحادة إثر دخوله في ما يعرف بمربع «سعري / زمني» والذي يمتد بين أواخر شهري فبراير ومارس من العام الجاري عند معدلات سعرية بين 9270 و 9470 نقطة.

ويهدف التقرير إلى تقييم قدرة السوق المحلي على امتصاص الصدمات الخارجية على المدى القصير من جهة، ودراسة إمكانياته على المدى الأبعد من جهة أخرى، وقد استخدم التقرير رسومات بيانية لتحليل الوضع الحالي، حيث تقسّم رسومه البيانية حركة المؤشر عبر الوقت في «نسب فيبوناتشي» على أيام التداول اعتباراً من أعلى سعر والذي سُجل في 25 فبراير 2006 وحتى أدنى سعر له سُجل في 9 مارس 2009، والذي أظهر أن الارتدادات السابقة الأكثر أهمية كانت قد حدثت في غضون فترات امتداد فيبوناتشي تلك، والتي بلغ إثرها متوسط التقلبات حوالي ال 17 في المئة ، في حين أشار تحليل الوقت إلى أن المؤشر قد دخل مؤخراً في فترة مماثلة وقد يصبح خلالها أكثر عرضة للتصحيحات، بينما توضح رسوم اخرى مخططاً شهرياً للمؤشر العام ، تبيّن أن المؤشر يواجه حالياً مجموعة من المقاومات السعرية تمتد بين 9270 وحتى 9470 نقطة.

يجب على المتعاملين الأخذ بعين الاعتبار أن المؤشر قد يصبح أكثر عرضة للتصحيحات

ونبهت إدارة الأصول في شركة بلوم للاستثمار في تقريرها، إلى أن هذا التحليل ليس دعوة للخروج من سوق الأسهم لاسيما في مواجهة الزخم الإيجابي القوي الذي يشهده السوق حالياً، إنما هو للحث على ممارسة قدر أكبر من الاجتهاد في مراقبة سلوك المؤشر العام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المؤشر قد يصبح أكثر عرضة للتصحيحات في الفترة الحالية، وإذا ما أخذت هذه المعطيات في سياق تحليل المدى البعيد للسوق السعودي، فسوف تظهر أنها توفر فرصا استثمارية واعدة.

وشددّ التقرير على أن المؤشر العام سيكون قادراً على تعويض خسائره -إذا ما حدثت- على المدى الأبعد، واستكمال مسيرته التصاعدية خلال الفترة المتبقية من عام 2014.

وحول وضع السوق في المدى الأبعد، رصد التقرير أن المؤشر العام يحذو حذو المسار الذي اتخذه منذ عشر سنوات، حيث تشير الرسوم البيانية في هذا التقرير إلى ملاحظة لافتة تتعلق بسلوك المؤشر العام في الوقت الحالي مقارنة بسلوكه منذ عشر سنوات، مُضيفا: «يبدو من الواضح أن معدّلات الموجات المحركة والتصحيحية تختلف فيما بين الفترتين، إلا أنّ توقيت واتجاهات التقلبات الرئيسية متشابهة إلى حد بعيد، كما أنه من الواضح أن الفترة الممتدة من 2007 فما بعد كانت أكثر تذبذباً من الفترة الممتدة من 1997 وحتى عام 2004، غير أن السوق الصاعدة خلال عام 2004 كانت قد شهدت كمًا لا بأس به من التقلبات، فعلى سبيل المثال شهد شهر مايو عام 2004 تقلباً شهرياً بلغ 24 في المئة «من أعلى إلى أدنى سعر شهري»، إلا أنه وبعد ذلك تجاوز المؤشر هذه المرحلة ونجح في إنهاء العام على مكاسب قوية».

وتابع التقرير: «على افتراض أن هذا النمط من «تشابه المسارات» سيستمر، فإنه يشير إلى أنه من المتوقع أن ينهي المؤشر العام سنة 2014 باللون الأخضر، بصرف النظر عن حدة معدلات التذبذب التي قد تحصل خلال هذا العام، مشدداً على أن المقوّمات الاقتصادية الحالية والمستقبلية للمملكة تدعم هذه التوقعات الإيجابية».

وأضاف: «توقعاتنا الإيجابية بشأن إنهاء مؤشر سوق الأسهم السعودية عام 2014 تبدو مقنعة أكثر عند النظر إلى نقاط القوة والديناميكية الأساسية للاقتصاد السعودي، وتوقعات وضع المملكة المالي الإيجابي، عند مقارنتها بنظيراتها من الدول النامية بين مجموعة العشرين».